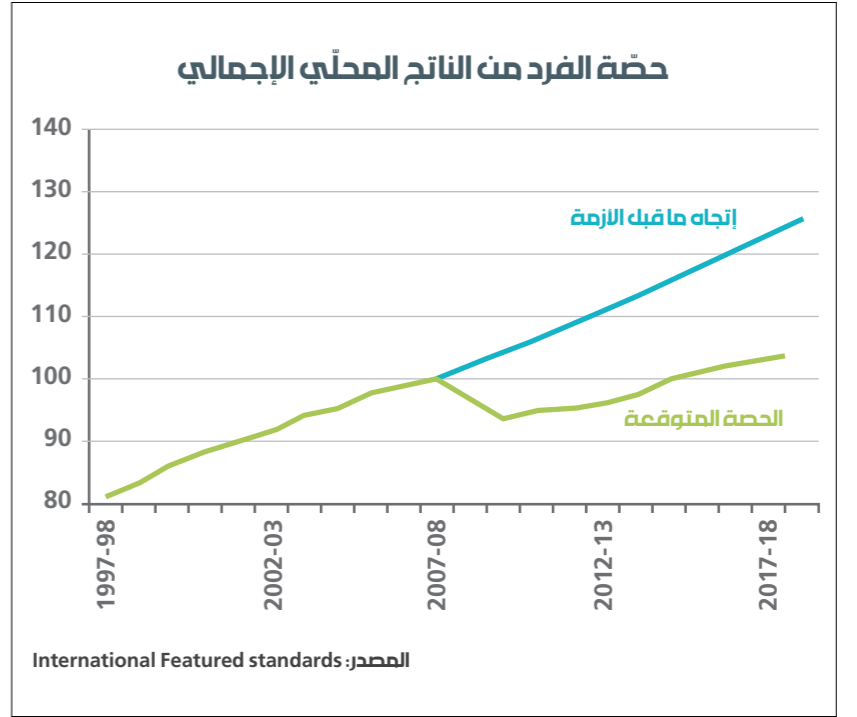


## قراءات

# إنهاء التشفّف: الإنفاق العام مفتاح الاستقرار والعدل

تضمن في عدم إمكان تحقيق هذا التوازن.لناخذ العجز كمثال، مع وجود توازن سلبي في الموازنة وزير مالية فلفزم بتقليص العجز بسرعة. يعتقد الأخير أنّ الطريقة لتقليص العجز هو زيادة الضرائب أو تقليص النفقات. إن وزراء المالية المحافظون منذ عام 2010 فضلوا تقليص النفقات. إلا أنّ تقليص النفقات بخفض الطلب على السلع والخدمات التي يشتريها القطاع العام كالادوية والمعدات الطبية، ونتيجة لذلك، تقلص الشركات التي تقدّم هذه السلع والخدمات عدد الموظفين لديها وتخفض استثماراتها. ويؤذي ذلك إلى تراجع مداخيل الشركات والأسر، وبالتالي إلى تراجع عائدات



المصدر: International Featured standards

وبدلاً من الهوس غير المجدي في العجز والافتراض العامّ سيكون أقلّ من التخفيضات نفسها للنفقات. إن الإخفاقات المتكررة لحكومات المحافظين في تحقيق أهدافها المالية منذ عام 2010، تشير بوضوح إلى تأثير التخفيضات على المداخيل الخاصة ونفقاتها. كما أن مقارنة السياسة المالية القائمة على تحقيق التوازن في الموازنة تعرّز عدم الاستقرار في الاقتصاد البريطاني. حين يكون الإنفاق الخاص ضعيفاً، تؤذي محاولات تحقيق التوازن في الموازنة إلى جعله أكثر ضعفاً، محوّلاً حالات الركود الصغيرة إلى ركود كبير، وهو ما يصفه الاقتصاديون بـ«مسايرة الاتجاهات الاقتصادية» procyclical.

### المنطق السليم

تدرج المبادئ الموجهة نحو تبني سياسة مالية فعّالة لـ«مواجهة التقلّبات الدورية الاقتصادية» في إطار التفكير السليم: استخدام الاستثمارات العامة لتحفيز النمو المتوسط والطويل الأجل. وفي الوقت نفسه، يوفر الإنفاق الجاري أداة للحفاظ على الاقتصاد عند مستويات مستقرّة وعالية من الإنتاج والعمالة. وستساعد المبادئ التالية الحكومة على إنهاء التشفّف وبناء اقتصاد أفضل.

1- الاستثمارات العامة في التعليم والنقل تشكّل أداة لتحفيز النمو، لكن هذا النوع من الإنفاق يستغرق وقتاً للتطبيق وتحقيق عائد. لذلك لا يجب وقف هذه المشاريع في منتصف الطريق، فهي ليست أداة فعّالة لإدارة الناتج الاقتصادي والعمالة على المدى القصير، بل أداة أكثر من فعّالة في تحفيز الاقتصاد.

2- إن تعديل الإنفاق الجاري يوفر

# دروس هن التراجيديا اليونانية لم يستفد منها أحد

استحقاقات ديونها إلا في حال حققت فائضاً أولياً كبيراً يسمح لها بالبدء بتسديد ديونها، وهو ما يعني الإعانة في التشفّف. كان من المنطقي أكثر، يرغب الناخبون في استعادة جميع أموالهم. وفي مسمى لتحقيق ذلك، طلبت الترويكا الأوروبية، اليونان، أن تفرض إجراءات استخضاع، وتكشف قاسية ومروحة واسعة من الإصلاحات. وكانت النتيجة ركوباً أعاق الاقتصاد بطريقة غير مسبوقة تاريخياً، ويذكر معظم الاقتصاديين أنه في مثل هذه الحالات، المخير للسخرية هو الإصرار على أن يُسَدّد الدين كلّ ما عليه، ووفقاً للقواعد كينزية أساسية، فإن هذا الإصرار لا يقود سوى إلى تدمير قدرة المدين على السداد؛ فهذه ليست لعبة بين الدائن والمدين تكون حصلتها صفراً، ولهذا السبب تمّ شطب الكثير من الدينون الأمانيّة بعد الحرب العالمية الثانية، كما أشرنا في رسالتنا إلى ميركل.

بحلول تموز/ يوليو 2015، كان باستطاعة الحكومة اليونانية أن تغطي نفقاتها من خلال المداخيل، لكن كل ما كانت تحتاجه هو تأجيل تسديد قروضها. لم تكن الترويكا بوارد. السراح لليونان بتأجيل دفع

الخاصة المالية. واستبدلت الدين اليوناني لدى المصارف الخاصة بحكومات الأوربية الأخرى. من هنا، يرغب الناخبون في استعادة جميع أموالهم. وفي مسمى لتحقيق ذلك، طلبت الترويكا الأوروبية، اليونان، أن تفرض إجراءات استخضاع، وتكشف قاسية ومروحة واسعة من الإصلاحات. وكانت النتيجة ركوباً أعاق الاقتصاد بطريقة غير مسبوقة تاريخياً، ويذكر معظم الاقتصاديين أنه في مثل هذه الحالات، المخير للسخرية هو الإصرار على أن يُسَدّد الدين كلّ ما عليه، ووفقاً للقواعد كينزية أساسية، فإن هذا الإصرار لا يقود سوى إلى تدمير قدرة المدين على السداد؛ فهذه ليست لعبة بين الدائن والمدين تكون حصلتها صفراً، ولهذا السبب تمّ شطب الكثير من الدينون الأمانيّة بعد الحرب العالمية الثانية، كما أشرنا في رسالتنا إلى ميركل.

# الجريمة الاجتماعية

### دينيس رفايلك

في عام 1845، وصف فريدريك إنجلز الظاهرة التي أدت إلى وفاة المقيمين من الطبقة العاملة في مانشستر، الاقتصاد في حالة ركود، فإن زيادة الأجور أو مكافأة موظفي القطاع العام ستحفّز المزيد من الإنفاق الأسري، ممّا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الخاصّة. وإذا لاح خطر التضخّم، يمكن لوزير المالية إدخال زيادات مؤقتة في الضرائب لخنق الإنفاق الخاص. 3- قد تُسبّل الموازنة العامة فائضاً أو عجزاً نتيجة هذا النوع من السياسة المالية النشطة. ويعتمد ذلك بشكل أساسي على سلوك القطاع الخاص. فإطلاق القوي في القطاع الخاص يفضل وجود فائض مالي، في حين أنّ ضعف الإنفاق الخاص يشير إلى وجود عجز مالي. والحالتان لا بأس بهما.

4- إن التوازن بين النفقات والضرائب هو نتيجة لسياسة مالية نشطة. ولكن هذا التوازن ليس هدفاً لهذه السياسة في حدّ ذاته، بل الاقتصاد التقدّمي - حيث يحصل المجتمع المنافع عن وظائف على هذه الوظائف وباجر لائق وظروف ائمة، وعندما تردهر الخدمات العامّة بفضل مستويات مستقرّة وعالية من الإنتاج والعمالة. وستساعد المبادئ التالية الحكومة على إنهاء التشفّف وبناء اقتصاد أفضل.

1- الاستثمارات العامة في التعليم والنقل تشكّل أداة لتحفيز النمو، لكن هذا النوع من الإنفاق يستغرق وقتاً للتطبيق وتحقيق عائد. لذلك لا يجب وقف هذه المشاريع في منتصف الطريق، فهي ليست أداة فعّالة لإدارة الناتج الاقتصادي والعمالة على المدى القصير، بل أداة أكثر من فعّالة في تحفيز الاقتصاد.

نشر بتريخيس من Social Europe ترجمة لياه الساحلي

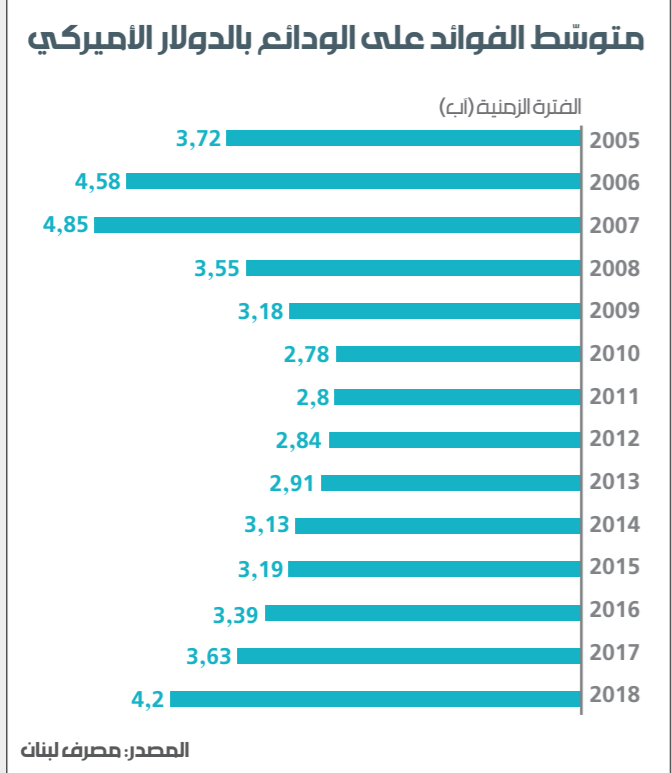
ويجبرهم من خلال ذراع القانون القوية على البقاء في هذه الظروف حتى الموت، وهو أمر حتمي، يعني أنه يدرك تماماً أن أولئك الآلاف قبل الأوان، بسبب ظروف معيشتهم وعملهم، ولم يخف بتسمية هذه الواقعة وفقاً للأسلوب المعتمد راهناً، أي بالإشارة إلى أنها «وفيات مبكرة بسبب الظروف المؤسفة»، بل صاغ مصطلح «القتل الاجتماعي» لتوضيح مصدر هذه الوفيات من ذلك «حالة الطبقة العاملة في إنكلترا»، يستدعي الانتباه بشكل دقيق إلى أحداثه التشفّف الخاصة برئيس الوزراء (في مقاطعة أونتاريو) دوغ فور.

«عندما يقوم شخص ما بإلحاق إصابات جسدية بشخص آخر، وتؤدي إلى وفاته، فإننا ندعو ذلك بالقتل الخطأ، وعندما يعلم المعتدي مسبقاً أن الإصابة ستكون قاتلة، فإننا ندعو ذلك بالقتل المتعمد. لكن عندما يضع المجتمع المنافع من العمال (البروليتاريا) في ظروف تجعلهم حتماً يموتون مبكراً وبصورة غير طبيعية، فهو موت مماثل للموت الناتج عن العنف أو الموت بالسيف أو برصاصة، وعندما يحرم المجتمع الآلاف من ضرورات الحياة، ويضعهم تحت ظروف لا يستطيعون العيش فيها،

جون ويكس خبير اقتصادي وأستاذ فخري في كلية الدراسات البحثية والأفريقية في جامعة لندن. حاصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة ميشيغان، أن أربور، عام 1969. مؤلف كتاب جديد بعنوان «اقتصاديات الـ1%»، كيف يخدم الاقتصاد السائد الأغنياء، ويحجز الواقع ويشوّه السياسة»

ما هي المصطلحات اللغوية المستخدمة لوصف اجندة هذه السياسة العامة؟ تشفّف، نيوليبرالية، أو سياسات محافظة؟ وما هي آثار هذه السياسات؟ سآترك عناوين هذه الأعمال العلمية تشرح الإجابة: «الهيمنة الاقتصادية: لماذا التشفّف يقتل»، و«معارك المدينة فأضماً أولياً، يمكنها في حينها أن تتأخّر في سداد ديونها، وهو ما يمنحها بعض النفوذ على الدائنين، وساعد ذلك على تقادي وقوع كوارث مماثلة لما حلّ باليونان. لكن داخل منطقة اليورو يمتلك الدائنون نفوذاً كبيراً لأنهم يستطيعون قطع المال عن النظام المصرفي في إحدى الدول الأعضاء أو إخراجها من النادي. لم تعظم منطقة اليورو هذا الدرس لأسباب سياسية واضحة، وهو ما يجعل هذا النادي مكاناً خطيراً للمضمّن إليه. فإن كان حظك سيئاً وتعيش في بلد منضو في مجموعة اليورو وحكومته تقترض كثيراً وبشكل سيء، سيؤذي ذلك إلى أن يموت الكثير من مواطنيك لحزب وجودكم في منطقة اليورو. بروفيسور في الاقتصاد في جامعة أكسفورد.

# أسعار الفائدة لم تبلغ مستوياتها القياسية بعد!



المصدر: مصرف لبنان

### علي هاشم

ترتبط بعض التحليلات المالية بين الضغوط الاقتصادية التي يواجهها لبنان وبجملة من العوامل. أبرزها ارتفاع أسعار الفائدة في السوق، ما يعني - بالنسبة إلى هذه التحليلات - ارتفاع كلفة الاقتراض الاستثماري وامتصاص رؤوس الأموال على شكل ودائع بدل الاستثمار. هذه التحليلات تذهب إلى اعتبار مسألة الفائدة حدّاً ذاتها سبباً من أسباب تزايد هذه الضغوط بدل اعتبارها أحد العوارض الجانبية للآزمة البنوية التي يعاني منها النموذج الاقتصادي اللبناني، إذ تؤذي عوامل مختلفة على مقارعة أزمته المالية الحالية. في الواقع، يحاول أصحاب هذا التليل القول إنّ أحد أسباب الضغط المالي الناتج من ارتفاع الفائدة، هو العامل الخارجي المتعلّق بارتفاع أسعار الفائدة بمعزل عن العوامل الداخلية الأخرى.

في الأرقام، تظهر مراجعة للفترة الأخيرة (2005 – 2018) أنّ معدّل الفائدة الحالي لم يبلغ المعدّل القياسي الأعلى، وفقاً لأرقام مصرف لبنان، سجّل متوسطّ الفائدة على الودائع بالدولار الأميركي في شهر آب/ أغسطس من سنتين متتاليتين (2006 و 2007) نسبة مرتفعة بلغت 4.58% و 4.85%، وفاقّت المعدّل المسجل في شهر آب/ أغسطس الماضي (2018)، الذي بلغ 4.2%. ويرتبط الارتفاع في تلك الفترة بجملة من العوامل، من بينها حرب تموز/ يوليو عام 2006، وخروج ودائع من لبنان، والطلب على السيولة في الفترة التي تلت الحرب.

لكنّ الأرقام تظهر أيضاً أنّ سنة 2007 التي سجّلت المعدّل القياسي لمعدّل نسبة الفائدة منذ 2005 (بنسبة 4.85%)، شهدت في الوقت نفسه معدّل نمو اقتصادي بلغ 9.4%. بمعنى آخر، لم يكن ارتفاع الفائدة في تلك السنة نتيجة عامل اقتصادي ضاعف أو سبب تراجع الوضع المالي.

وبالتالي، لا يجب قراءة هذا الارتفاع في معدلات الفائدة كعامل مؤدّ بحدّ ذاته إلى الأزمة المالية، بل يمكن - على العكس - قراءته في الفترة الأخيرة كواحد من التدايعات التي تظهر في سياق أزمة النموذج الاقتصادي الأخيرة. فالنموذج القائم على جذب التدفّقات المالية الخارجية، يحتاج إلى الحفاظ على هامش واسع (فارق) بين معدّلات الفائدة محلياً وعالمياً وبين معدّلات الفائدة على الليرة والفائدة على الدولار في السوق المحليّة، وذلك بهدف تفادى أزمة عجز ميزان المدفوعات خلال السنوات الماضية، ارتفع بالتوازي طلب المصارف على السيولة بالعملة الأجنبية لتوظيفها في هندسات مصرف لبنان المرتفعة العوائد، وبالتالي ساهم هذا الأمر في رفع الفائدة.

أمّا من جهة الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية، فالأكيد أنّ ارتفاع الفائدة كان أولاً لضبط الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية، ومنع تحوّلها إلى الدولار الأميركي، في ظلّ ارتفاع الفائدة على الدولار. كذلك حاول مصرف لبنان من خلال هذا الأمر معالجة آثار هندسات المالية التي خلقت كتلة نقدية كبيرة بالليرة، لامتصاص هذه الكتلة وإبقائها تحت السيطرة، خصوصاً بعد أن ظهرت آثار هذه المسألة من خلال تضخّم أسعار السوق اللبنانية.

ارتفاع نسبة الفائدة، خصوصاً على مستوى الكلفة على الأسر، وكلفة إعادة تمويل الدين العامّ في المستقبل. لكنّ الأكيد أنّ ارتفاع الفائدة لم يكن مُسبباً للآزمة بمعزل عن الظروف المحيطة، بل كان في الواقع إحدى جرائم اجتماعية.

أستاذ السياسات الصحيّة والإدارة في جامعة يورك في تورونتو